المحور الثاني

تحرير الخدمات المصرفية

المحاور الرئيسية للبحث:

1- مفهوم التحرير المصرفي

2- مبادئ وإجراءات التحرير المصرفي

3- اهداف ومزايا التحرير المصرفي

4- عناصر التحرير المصرفي

5- شروط نجاح التحرير المصرفي

شهدت الساحة العالمية تطورات عديدة أدت إلى التحرر من القيود والعراقيل سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وقد بدأت عملية التحرير المصرفي في الدول المتقدمة، واكتملت بتوسع أنشطة البنوك وتدويلها، وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة، إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي وتحريره، كما ساهمت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي بعملية التحرير المصرفي من خلال البرامج التي يقترحها على الدول ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي

الأسس النظرية للتحرير المالي

-من بين اهم أسباب ظهور التحرير المالي أن الدول النامية عرفت خلال السبعينات- سياسة الكبح المالي، حيث تميز نظامها المالي بأسعار فائدة ضعيفة وسلبية من الناحية الحقيقية ومحددة بطريقة بعيدة عن قوى السوق، وذلك نظرا للأسباب التالية :

– عدم وجود أسواق مالية منافسة مع وجود المؤسسات المالية في حالة احتكارية، مما يجعل عرض النقود والطلب عليها لا يتم بصورة حرة– .

ـ سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي، يتيح لها تحديد سعر فائدة منخفض يتماشى مع سياستها الاقتصادية، وانخفاض مستوى الادخار الداخلي، مما يجعل الحكومة والمؤسسات تلجأ للاقتراض

- .تزايد حجم ومجال تدخل الدولة مباشرة لمراقبة البنوك لأنها مسيرة من طرفها وتابعة لها

ـ ضعف أو انعدام استقلالية البنك المركزي وخضوعه عمليا للخزينة العامة التي تحدد سعر فائدة يقضي على احتمال وجود سوق مالية واسعة ومنظمة، تكون فيه أسعار الفائدة محددة من طرف قوى العرض والطلب على النقود

فقد أضرت هذه السياسات المتعلقة بالكبح المالي بالنظم المالية لهذه الدول مما دفعها في أواخر التسعينات بالشروع في إصلاحات جذرية، وذلك بإيعاز من البنك وصندوق النقد الدوليين، وقد اعتمد في هذا على الإطار النظري الذي وضعه

كل من shaw.E و Mckinnon.R عام 1973 للتحرير المالي في الدول النامية، والذي تبنته المنظمتين كمنهج لتطبيق الإصلاحات المالية في الدول النامية ،وذلك بهدف تحقيق التنمية لهذه الدول،

ماهية التحرير المصرفي: يراد به مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على العمل المصرفي، بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا، وذلك سواء على المستوى المحلي أو الدولي ، حيث لا تستطيع أي دولة أن تقوم بعملية التحرير دفعة واحدة بل يجب أن تتبع خطوات منظمة ومرتبة، وتختلف أساليب التحرير في القطاع من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية العامة، وضمن الإطار الشامل للتحرير الاقتصادي ، مما يؤدي إلى الدول للاستفادة من عملية التحرير المصرفي

.مبادئ وإجراءات التحرير المصرفي:

مبادئ التحرير المصرفي:

- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية بالتوافق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات فائدة.
- تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري.

- إجراءات التحرير المصرفي: من أهمها :

- إلغاء القيود على سعر الفائدة، وتوسيع مجال تحركها، وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية المصارف، مثل تحديد السقوف الائتمانية، أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة.
- تدعيم استقلالية المصارف والمؤسسات المالية في اتخاذ قرارا وفقا لقواعد السوق.
- إعادة هيكلة مصارف القطاع العام، وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.
- السماح بإنشاء المصارف، سواء تعود ملكيتها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، والسماح بفتح فروع للمصارف الأجنبية.
- تقليل الحواجز أمام الانضمام والدخول إلى السوق المصرفي، وتسهيل إجراءات الانسحاب منه.
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات، وزيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين.
- إطلاق حرية تحديد العمولات، وتسعير الخدمات المصرفية.
- إعادة تكوين قاعدة رأس مال المصارف (إعادة رسملة المصارف).
- تدعيم الإشراف والرقابة للمحافظة على انضباط السوق المصرفي

- **أهداف التحرير المصرفي:**

- خلق جودة المنافسة في السوق المصرفي.
- الحد من الاحتكارات والتقليل من الحوافز والعراقيل أمام التوسع في أنشطة البنوك.
- توفير بيئة تنافسية لزيادة جلب الادخار والاستثمار.
- رفع فعالية الأسواق المالية المحلية وتمكين البنوك الوطنية من تطوير خدماتها وزيادة قدرتها التنافسية في الداخل والخارج.
- تحرير التحويلات المالية الخارجية مثل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال.
- جعل النظام المصرفي أكثر قوة لمواجهة تحديات التطورات العالمية.
- تمكين البنوك الوطنية المحلية من الاندماج في الاسواق العالمية.

- **مزايا التحرير المصرفي:**

- إعطاء فرصة للمصارف لتحسين أدائها وتسييرها.
- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الإدارة.
- ترك المبادرة لقوى سوق العمل.
- رفع مستوى التعامل مع الزبائن.
- زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض مخاطر السوق والقرض.

<u>أهمية التحرير المصرفي :</u>

ـ يحسن من فعالية القطاع المصرفي ويخفض التكاليف من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم والتخصص الدولي للموارد على أساس المزايا النسبية، كما يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة .

ـ يسمح التحرير من نقل التكنولوجيا والمعلومات في مختلف المجالات

.ـ إن القطاع المصرفي المفتوح يحفز على تبني تشريعات وسياسات اقتصادية كلية جيدة .

ـتحقيق كفاءة أكبر وفعالية أعلى لعمل السوق المصرفي يهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، والاستفادة منها في تمويل اقتصاديات وزيادة استثماراتها .

ـيؤدي إلى زيادة الترابط بين السوق المالية المحلية والعالمية

ـ زيادة فرص وصول المستثمر والمقترض المحلي إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية،

ـ شروط نجاح التحرير المصرفي:

ـ يعتبر تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي شرط أساسي يجب توفره قبل بدء عملية التحرير المصرفي ،

ـ توفر استقرار الاقتصاد الكلي كشرط أساسي قبل البدء في التحرير ـ التدرج في تطبيق هذه السياسة

ـ تقوية نظام الإشراف والر'ابة على النظام المصرفي .

-1- **استقرار الاقتصاد الكلي**: إن من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي هو وجود معدل تضخم منخفض، لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد، مما يعرقل النمو الاقتصادي، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي، والتأثير على التحرير المصرفي

وهناك عدة معايير لتقرير الاستقرار المالي الدولي بتسيير قرار الإقراض والاستثمار وتحسين سلامة عمل الأسواق المالية، والحد من مخاطر النكبات المالية وآثارها، وتحقيقا لهذه الأغراض لا تغطي المعايير القطاع المالي فحسب بل تغطي أيضا بعض جوانب سياسة الاقتصاد الكلي وسياسة الكشف عن المعلومات، وإن كانت هذه المعايير تعتمد في عدد من الحالات على مبادرات اتخذ ا الدول الصناعية بصفة رئيسية نتيجة تجار

2 -إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي: يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي بحيث:

-القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة وبطريقة عقلانية على المؤسسات ورفع الدعم على الأسعار، وتطبيق سياسة الخوصصة

- .القطاع المالي والمصرفي يتم فيه عدم وضع رقابة وقيود على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير

-3- .الإشراف الحذر على الأسواق المالية: إن إنجاح سياسة التحرير المصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي، وتفادي وقوع الأزمات المالية والمصرفية

ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية والمالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر والتنبيه إليها، وضمان الشفافية والاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة، وتسهيل تدفق المعلومات والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار ومتابعة تنفيذه، وإقامة هيئات رقابية وإشرافية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي وهذا كله ـدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي

4 ـ **ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق**: يتطلب إنجاح سياسة التحرير المصرفي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام المتدخلين فيه، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسيابيا بشكل واضح وخال من التناقض وتهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية

5- **الاستقرار السياسي:** يؤثر الاستقرار السياسي على نجاح عملية التحرير المصرفي، وذلك لأنه يؤثر على الثقة التي توليها السلطات العمومية للأجانب ومصداقية التزاماتها واستقرار تشريعاتها، حيث أن إلغاء القيود على تدفقات رؤوس الأموال لا يسمح بدخول أموال للداخل بقدر يسمح الاستفادة منها في الداخل، بل إلغاء القيود مع عدم الاستقرار قد يؤدي إلى خروج الأموال إلى الخارج، لأن المستثمر لا يميل إلى المخاطرة .